السيادة المعرفية
في تأسيس المفهوم وآفاقه الفلسفية

المؤلف: الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي
باحث ومحاضر في القانون الدولي
فقيه ومؤلف قانوني
باحث في الفلسفة ونظرية المعرفة والذكاء الاصطناعي

10.5281/zenodo.21054057

الإهداء
الي روح امي الطاهره والي روح ابي الطاهر الذين علماني ان المعرفه والعلم هي السياده المطلقه داعيا الله لهم بالرحمه والمغفره والجنه يارب العالمين

إلى كل باحث عن الحقيقة في عالم تتلاقى فيه الحقائق،

إلى كل عقل يرفض أن يكون مجرد بيانات في خوارزمية،

إلى كل روح تبحث عن المعنى في عالم رقمي،

إلى والديّ اللذين علّماني أن الفكر هو الحرية الحقيقية.

تمهيد: لماذا السيادة المعرفية الآن؟

نحن نعيش في لحظة تاريخية فريدة. فالإنسانية لم تواجه من قبل تحدياً معرفياً بهذا الحجم: الخوارزميات تُشكّل معرفتنا، والذكاء الاصطناعي يُنتج معلومات تفوق ما يمكن للبشر

إنتاجه، والبيانات أصبحت سلعة أغلى من النفط، والمنصات الرقمية تملك سلطة معرفية تفوق سلطة الدول.

في هذا السياق، تظهر الحاجة إلى مفهوم جديد: السيادة المعرفية. ليس كمفهوم ثانوي، بل كمفهوم تأسيسي يمس جوهر الوجود الإنساني في العصر الرقمي.

هذه المقالة تحاول تأسيس المفهوم فلسفياً، وتطهيره من كل ما ليس منه، وكشف أبعاده ومفارقاته وآفاقه.

الفهرس

المبحث الأول: في طبيعة المفهوم وحدوده
المبحث الثاني: في الجينالوجيا الفلسفية للمفهوم
المبحث الثالث: في السيادة المعرفية في التراث الإسلامي
المبحث الرابع: في الأبعاد الإبستمولوجية
المبحث الخامس: في الأبعاد المنهجية
المبحث السادس: في الأبعاد المعيارية
المبحث السابع: في الأبعاد الوجودية
المبحث الثامن: في السيادة المعرفية في عصر الرأسمالية المعرفية
المبحث التاسع: في المفارقات الداخلية
المبحث العاشر: في السيادة المعرفية والعصر الرقمي
المبحث الحادي عشر: في السيادة المعرفية وعصر الذكاء الاصطناعي العام
المبحث الثاني عشر: في البعد القانوني والمؤسسي
المبحث الثالث عشر: في السيادة المعرفية النسوية
المبحث الرابع عشر: في السيادة المعرفية البيئية
المبحث الخامس عشر: في حدود المفهوم
المبحث السادس عشر: في الأفق الأخلاقي
المبحث السابع عشر: في ما بعد السيادة المعرفية

الخاتمة: السيادة المعرفية كمشروع حضاري
المراجع والمصادر
الإجازة الأكاديمية للاستشهاد
إشعار الملكية الفكرية النهائي
الفهرس الأبجدي

المبحث الأول

في طبيعة المفهوم وحدوده

السيادة المعرفية ليست امتداداً للسيادة السياسية، ولا استعارةً من السيادة القانونية، ولا ترجمةً للاستقلال الفكري. إنها مفهوم أولي يحتاج إلى تأسيسه من ذاته، لا إلى استعارته من غيره. ولذلك فإن أول ما يجب فعله هو تطهير المفهوم من كل ما ليس منه.

فالسيادة السياسية، كما صاغها بودان وهوبز، هي السلطة العليا التي لا تُسأل عن أفعالها، والتي تملك حق الحياة والموت داخل إقليم محدد. وهذه السيادة تفترض فاعلاً محدداً هو الدولة، وإقليماً محدداً هو التراب، وسكاناً محددين هم الرعايا. والسيادة المعرفية لا يمكن أن تكون كذلك، لأن المعرفة لا تملك إقليماً، والعاقل لا يمكن أن يكون سيداً مطلقاً على حقيقته، والفكر لا يمكن أن يُحكم بمرسوم.

والاستقلال الفكري، كما دعت إليه الأنوار الأوروبية، هو قدرة العقل على التفكير بذاته دون وصاية خارجية. وهذا مفهوم فردي في جوهره، يفترض ذاتاً عاقلة قادرة على الخروج من قصورها الذاتي. لكن السيادة المعرفية ليست مسألة فردية فقط، بل هي مسألة بنيوية تتعلق ببنية إنتاج المعرفة وتوزيعها والاعتراف بها.

والعدالة المعرفية، كما صاغتها ميراندا فريكر، تتعلق بإصلاح الظلم الذي يقع على الأفراد بصفتهم عارفين. لكن العدالة مفهوم تصحيحي يأتي بعد وقوع الضرر، بينما السيادة مفهوم تأسيسي يسبق الضرر ويمنعه.

والحرية الأكاديمية، كما دافعت عنها الجامعات الغربية، تتعلق بحق الباحثين في البحث دون تدخل. لكن الحرية الأكاديمية مفهوم مؤسسي محدود، بينما السيادة المعرفية مفهوم أشمل يتعلق بكل أشكال إنتاج المعرفة.

فالسيادة المعرفية إذن هي: الحق في المشاركة الفعلية في تحديد ما يُعَد معرفة، وكيف تُنتَج، ومن له الأهلية لإنتاجها، وما المعايير التي تُقيَّم بها، وما الحدود التي تُستخدم فيها. وهي ليست حقاً فردياً فحسب، بل هي حق جماعي وبنية مؤسسية ووضع وجودي.

هذا التعريف يحوي أربعة أبعاد مترابطة: بُعداً إبستمولوجياً يتعلق بطبيعة المعرفة ذاتها، وبُعداً منهجياً يتعلق بإنتاجها، وبُعداً معيارياً يتعلق بتقييمها، وبُعداً وجودياً يتعلق بهوية العارف. وكل بُعد من هذه الأبعاد يحتاج إلى تحليل مستقل.

المبحث الثاني
في الجينالوجيا الفلسفية للمفهوم

لم يولد مفهوم السيادة المعرفية من فراغ، بل له أسلاف في تاريخ الفكر، وإن لم يُسمَّ بهذا الاسم.

أول أسلافه هو أفلاطون الذي طرح سؤال من له الحق في أن يعرف ومن له الحق في أن يُعلّم. فالجمهورية الأفلاطونية هي في جوهرها سؤال عن السيادة المعرفية: من يملك الحق في تحديد الحقيقة؟ هل هو الشاعر الذي يغري بالعاطفة؟ أم الفيلسوف الذي يصعد إلى عالم المُثُل؟ أم الحاكم الذي يفرض ما يراه صالحاً للمدينة؟ والإجابة الأفلاطونية هي أن السيادة المعرفية يجب أن تكون للفيلسوف، لأن الفيلسوف وحده يرى النور. وهذا الجواب، مهما

كان نخبوياً، يقرّ بأن المسألة المعرفية هي مسألة سيادة، وأن تحديد ما يُعَد معرفة هو فعل قوة قبل أن يكون فعل عقل.

وثاني أسلافه هو كانط الذي جعل من استقلالية العقل شرطاً لكل معرفة حقيقية. فالعقل الذي يقبل المعرفة من سلطة خارجية، سواء كانت الكنيسة أو الدولة أو العادة، ليس عقلاً حراً، والمعرفة التي ينتجها ليست معرفة حقيقية. وكانط هنا يضع أول حجر في بناء السيادة المعرفية: المعرفة تتطلب ذاتاً قادرة على أن تسأل عن شروط إمكان المعرفة ذاتها.

وثالث أسلافه هو نيتشه الذي كشف أن كل معرفة هي إرادة قوة، وأن الحقائق ليست سوى أوهام نسينا أنها أوهام. ونيتشه هنا يذهب أبعد من كانط: فليس الأمر أن العقل يجب أن يكون مستقلاً، بل إن كل ادعاء بالاستقلال هو نفسه شكل من أشكال القوة. والسيادة المعرفية، من منظور نيتشه، ليست التحرر من القوة، بل الوعي بأن المعرفة هي دائماً قوة.

ورابع أسلافه هو فوكو الذي بيّن أن المعرفة والسلطة وجهان لحقيقة واحدة، وأن كل نظام معرفي هو في الوقت ذاته نظام سلطوي يحدد من له الحق في الكلام، ومن له الحق أن يُسمع، ومن له الحق أن يُعَد عاقلاً. وفوكو يضيف بُعداً حاسماً: السيادة المعرفية ليست مسألة فردية تتعلق باستقلالية العقل، بل هي مسألة بنيوية تتعلق بالمؤسسات والخطابات والممارسات التي تنتج المعرفة.

وخامس أسلافها هو هابرماس الذي ميّز بين الفعل الاستراتيجي والفعل التواصلي، وجعل من التواصل الحر شرطاً لكل معرفة مشتركة. وهابرماس هنا يفتح أفقاً جديداً: السيادة المعرفية ليست ملكية فردية، بل هي شرط تواصلي. فلا سيادة معرفية دون فضاء عمومي حرّ، ودون مؤسسات تسمح بتبادل الحجج بحرية، ودون اعتراف متبادل بأهلية المشاركين في الحوار.

وسادس أسلافها هو ما بعد الاستعمار الذي كشف أن الاستعمار لم يكن مجرد استيلاء على الأرض والموارد، بل كان استيلاء على المعرفة ذاتها. فالقوة الاستعمارية لم تفرض

سيطرتها العسكرية فقط، بل فرضت ما يُعَد معرفة وما يُعَد جهلاً، ومن هو العارف ومن هو الجاهل، وما هو العقل وما هو الخرافة. والسيادة المعرفية، من هذا المنظور، هي التحرر من هذا الاستعمار المعرفي، واستعادة الحق في أن يُعَد المرء عارفاً.

وسابع أسلافها هو ساندرا هاردنج التي طورت مفهوم "الوقوف النسوي" (Standpoint Feminism)، وأكدت أن المعرفة دائماً معرفة من موقع معين، وأن المواقع المهمشة تنتج معرفة أكثر موضوعية من المواقع المهيمنة، لأنها ترى ما لا تراه المواقع المهيمنة. والسيادة المعرفية، من هذا المنظور، هي الحق في إنتاج المعرفة من المواقع المهمشة، لا من المواقع المهيمنة.

المبحث الثالث
في السيادة المعرفية في التراث الإسلامي

التراث الإسلامي غني بمفاهيم قريبة من السيادة المعرفية، وإن لم يُسمَّ بها.

أول هذه المفاهيم هو الاجتهاد، الذي يعني بذل الجهد في استنباط الحكم الشرعي من أدلته. والاجتهاد يفترض أن العارف له الحق في أن يفكر بنفسه، وأن لا يتبع التقليد الأعمى. وهذا هو جوهر السيادة المعرفية: الحق في التفكير المستقل.

وثاني هذه المفاهيم هو مقاصد الشريعة، التي حددها الشاطبي في خمسة: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال. وحفظ العقل هنا يعني حماية القدرة على التفكير والمعرفة، وهو شرط لكل سيادة معرفية. فالشعب الذي يُسلب عقله لا يملك سيادة معرفية.

وثالث هذه المفاهيم هو الشورى، التي تجعل من التشاور أساساً لاتخاذ القرار. والشورى في المجال المعرفي تعني أن إنتاج المعرفة يجب أن يكون نتيجة حوار جماعي، لا فرضاً من سلطة فردية.

ورابع هذه المفاهيم هو مفهوم الأمة، التي تُعَد جماعة معرفية متضامنة. فالأمة ليست مجرد جماعة سياسية، بل هي جماعة معرفية تتشارك في المعرفة والقيم. والسيادة المعرفية في هذا السياق ليست سيادة فردية، بل سيادة جماعية.

وخامس هذه المفاهيم هو مفهوم الخلافة، التي تجعل من الإنسان خليفة في الأرض. والخلافة تعني أن الإنسان مسؤول عن المعرفة التي ينتجها ويستخدمها. وهذه المسؤولية هي جوهر السيادة المعرفية الأخلاقية.

وسادس هذه المفاهيم هو مفهوم العلم النافع، الذي يميز بين المعرفة التي تنفع الناس والمعرفة التي لا تنفعهم. وهذا التمييز هو شكل من أشكال السيادة المعرفية المعيارية: الحق في تحديد ما يُعَد معرفة نافعة.

لكن التراث الإسلامي أيضاً يحوي توترات مع السيادة المعرفية. فالتقليد الأعمى، واحتكار تفسير النصوص، وإقصاء الاجتهاد، كلها أشكال من انتهاك السيادة المعرفية. والسيادة المعرفية الحقيقية في التراث الإسلامي تتطلب إحياء الاجتهاد، وتحرير العقل، وفتح باب النقد.

المبحث الرابع

في الأبعاد الإبستمولوجية

البُعد الأول للسيادة المعرفية هو البُعد الإبستمولوجي، ويتعلق بسؤال: ما الذي يجعل شيئاً ما معرفةً وليس مجرد اعتقاد؟

إن كل مجتمع بشري ينتج معايير لتحديد ما يُعَد معرفة. وهذه المعايير ليست بريئة، بل هي محملة بقيم ومصالح ورؤى للعالم. فالمجتمع الذي يجعل من الوحي مصدراً أول للمعرفة يختلف جذرياً عن المجتمع الذي يجعل من التجربة الحسية مصدراً أول. والمجتمع الذي يعترف بالحدس الباطني كمعرفة يختلف عن المجتمع الذي يقتصر على المنهج التجريبي.

والسيادة المعرفية الإبستمولوجية هي الحق في المشاركة في تحديد هذه المعايير، لا في قبولها مفروضة من سلطة خارجية. وهذا لا يعني أن كل المعايير متساوية القيمة، بل يعني أن المعايير المفروضة بالقوة، دون حوار نقدي، دون مشاركة من المعنيين بها، ليست معايير مشروعة.

وهنا تظهر إشكالية جوهرية: هل السيادة المعرفية تقود إلى النسبية الإبستمولوجية؟ إذا كان لكل مجتمع الحق في تحديد معاييره المعرفية، فهل هذا يعني أن المعرفة النسبية التي ينتجها مجتمع ما لا يمكن نقدها من خارج ذلك المجتمع؟

والجواب هو أن السيادة المعرفية ليست نسبية، لأنها لا تقول إن كل المعايير متساوية، بل تقول إن كل المعايير يجب أن تخضع للنقد الحر. والسيادة المعرفية ليست حقاً في رفض النقد، بل حقاً في ممارسة النقد والمشاركة فيه. فالذي يرفض النقد باسم السيادة المعرفية ينقض سيادته المعرفية ذاتها، لأن السيادة المعرفية شرطها الأول هو القابلية للمساءلة.

مثال تطبيقي: في مجال الطب التقليدي، هناك توتر بين المعرفة الطبية الغربية القائمة على التجارب العشوائية المضبوطة، والمعرفة الطبية التقليدية القائمة على الخبرة المتراكمة. والسيادة المعرفية هنا لا تعني رفض إحداهما، بل تعني الحوار النقدي بينهما، والاعتراف بأهلية كل منهما، وإتاحة الفرصة للمرضى للمشاركة في تحديد أيهما يناسبهم.

المبحث الخامس

في الأبعاد المنهجية

البُعد الثاني هو البُعد المنهجي، ويتعلق بسؤال: كيف تُنتَج المعرفة؟

إن المناهج ليست أدوات محايدة، بل هي خيارات فلسفية محملة بافتراضات مسبقة عن طبيعة الواقع وطبيعة العقل وطبيعة العلاقة بينهما. فالمنهج التجريبي يفترض أن الواقع مستقل عن العقل، وأن الحواس قادرة على الوصول إليه. والمنهج العقلي يفترض أن العقل قادر على استنتاج الحقائق من مبادئ أولية. والمنهج التأويلي يفترض أن الواقع نص يحتاج إلى تفسير.

والسيادة المعرفية المنهجية هي الحق في اختيار المنهج المناسب وفي المشاركة في تطوير المناهج وفي نقدها. وهي ترفض احتكار المنهج الواحد للحقيقة، كما ترفض الفوضى المنهجية التي تجعل كل منهج صالحاً لكل شيء.

وفي العصر الرقمي، يكتسب هذا البُعد أهمية خاصة. فالخوارزميات أصبحت منهجاً معرفياً جديداً: منهجاً لا يفهمه إلا مبرمجوه، ولا يتحكم فيه إلا مالكو البيانات، ولا يشارك فيه إلا من يملك القدرة التقنية. والسيادة المعرفية المنهجية في هذا السياق تعني الحق في فهم الخوارزميات التي تُنتج المعرفة، والمشاركة في تصميمها، والمساءلة عن مخرجاتها.

وهنا تظهر إشكالية جديدة: هل يمكن أن تكون هناك سيادة معرفية منهجية في عالم يتعذر فيه على معظم الناس فهم الخوارزميات التي تُشكّل معرفتهم؟ وإذا كان الجواب بالنفي، فهل هذا يعني أن السيادة المعرفية في العصر الرقمي مستحيلة؟

والجواب هو أن السيادة المعرفية لا تتطلب أن يفهم كل فرد كل خوارزمية، بل تتطلب أن تكون هناك مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة تُتيح الفهم والمشاركة والمراقبة. فالسيادة المعرفية ليست مسألة فردية فقط، بل هي مسألة مؤسسية وجماعية.

مثال تطبيقي: خوارزميات التوصية في يوتيوب وتيك توك تُنتج معرفة عن العالم من خلال ما تختاره لنا. ومعظم المستخدمين لا يفهمون كيف تعمل هذه الخوارزميات. والسيادة المعرفية هنا تتطلب: (1) شفافية في كيفية عمل الخوارزميات، (2) حق المستخدم في تعديل الخوارزمية وفق تفضيلاته، (3) مساءلة المؤسسات عن تأثير الخوارزميات على المعرفة والهوية.

المبحث السادس
في الأبعاد المعيارية

البُعد الثالث هو البُعد المعياري، ويتعلق بسؤال: ما المعايير التي تُقيَّم بها المعرفة؟

إن كل نظام معرفي ينتج معايير للتقييم: معايير الدقة، والشمول، والاتساق، والمنفعة، والأصالة، والعمق. وهذه المعايير ليست كونية ولا خالدة، بل تتغير بتغير السياقات التاريخية والثقافية. فالمعرفة التي تُقيَّم بمعيار المنفعة في مجتمع صناعي تُقيَّم بمعيار الحكمة في مجتمع تقليدي.

والسيادة المعرفية المعيارية هي الحق في المشاركة في تحديد معايير التقييم وفي نقدها وفي تطويرها. وهي ترفض فرض معايير تقييم من سلطة خارجية لا تخضع للمساءلة.

وفي العصر الرقمي، أصبحت معايير التقييم خوارزمية: خوارزميات البحث تقرر ما هو المهم، وخوارزميات التوصية تقرر ما هو ذي الصلة، وخوارزميات التقييم تقرر ما هو

الجيد. وهذه الخوارزميات لا تخضع لمعايير فلسفية، بل لمعايير تجارية: ما يجذب الانتباه، وما يطيل مدة الاستخدام، وما يزيد الإيرادات.

والسيادة المعرفية المعيارية في هذا السياق تعني الحق في أن تُقيَّم المعرفة بمعايير تتجاوز المنفعة التجارية، وأن تُقيَّم بمعايير تتعلق بالحقيقة والعدالة والحرية والكرامة.

مثال تطبيقي: في الأكاديميا، معايير التقييم التقليدية (النشر في مجلات مرموقة، الاستشهادات، التأثير) تُنتج معرفة تخدم النخب الأكاديمية، لا المجتمعات المحلية. والسيادة المعرفية المعيارية تتطلب معايير جديدة: ما مدى فائدة هذه المعرفة للمجتمع؟ ما مدى عدالتها؟ ما مدى احترامها للكرامة الإنسانية؟

المبحث السابع
في الأبعاد الوجودية

البُعد الرابع، وهو أعمق الأبعاد، هو البُعد الوجودي، ويتعلق بسؤال: كيف تشكّل المعرفة هوية العارف؟

إن المعرفة ليست شيئاً خارجياً نمتلكه، بل هي جزء من كينونتنا. فنحن ما نعرف، وما لا نعرف، وما نعرف أننا لا نعرف. وهويتنا تتشكل من خلال ما نقبله كمعرفة وما نرفضه، من خلال الأسئلة التي نطرحها والأجوبة التي نقبلها.

والسيادة المعرفية الوجودية هي الحق في أن نشارك في تشكيل معرفتنا التي تشكلنا. وهي ترفض أن تتشكل معرفتنا، وبالتالي هويتنا، من خلال قوى خارجية لا نعيها ولا نتحكم فيها.

وهذا البُعد هو الذي يميز السيادة المعرفية عن كل المفاهيم القريبة منها. فالاستقلال الفكري يتعلق بالعقل، والعدالة المعرفية تتعلق بالحقوق، والحرية الأكاديمية تتعلق بالمؤسسات. أما السيادة المعرفية فتتعلق بالوجود ذاته: بالحق في أن نكون نحن من يحدد ما نعرفه، وبالتالي من نكون.

وفي العصر الرقمي، يكتسب هذا البُعد إلحاحاً خاصاً. فالخوارزميات لا تُشكّل معرفتنا فقط، بل تُشكّل رغباتنا وتفضيلاتنا وهوياتنا. فهي تعرف عنا ما لا نعرفه عن أنفسنا، وتتنبأ بما سنفعله قبل أن نفعله، وتُقترح علينا من نكون قبل أن نقرر ذلك. والسيادة المعرفية الوجودية في هذا السياق هي الحق في أن نكون نحن من يقرر من نكون، لا أن تكون الخوارزميات هي من يقرر ذلك.

مثال تطبيقي: وسائل التواصل الاجتماعي تُشكّل هويات المراهقين من خلال ما تعرضه لهم من صور وأدوار ونماذج. والمراهق الذي يتشكل وعيه بذاته من خلال خوارزميات إنستغرام ليس حراً في أن يقرر من يكون. والسيادة المعرفية الوجودية هنا تتطلب: (1) وعي المراهقين بآليات التشكيل، (2) بدائل معرفية خارج الخوارزميات، (3) فضاءات حرة للتجربة الهوية دون تدخل خوارزمي.

المبحث الثامن
في السيادة المعرفية في عصر الرأسمالية المعرفية

نحن نعيش في عصر الرأسمالية المعرفية، حيث أصبحت المعرفة سلعة، والبيانات رأسمال، والانتباه عملة. وفي هذا السياق، تكتسب السيادة المعرفية بُعداً اقتصادياً حاسماً.

فالرأسمالية المعرفية تقوم على ثلاثة مبادئ:

1. خصخصة المعرفة: تحويل المعرفة العامة إلى ملكية خاصة عبر براءات الاختراع وحقوق النشر.

2. سلعزة الانتباه: تحويل الانتباه البشري إلى سلعة تُباع للمعلنين.

3. استخراج البيانات: تحويل البيانات الشخصية إلى رأسمال يُستخرج ويُباع.

والسيادة المعرفية في هذا السياق تعني:

1. الحق في المعرفة المشتركة: رفض خصخصة المعرفة التي تُنتج بتمويل عام أو بمشاركة جماعية.

2. الحق في الانتباه المستقل: رفض سلعزة الانتباه وخضوعه لمعايير تجارية.

3. الحق في البيانات الشخصية: رفض استخراج البيانات دون موافقة حرة ومستنيرة.

وهنا تظهر إشكالية جوهرية: كيف يمكن تحقيق السيادة المعرفية في عالم تهيمن فيه شركات التكنولوجيا الكبرى (جوجل، ميتا، أمازون، مايكروسوفت) التي تملك رؤوس أموال تفوق اقتصاد معظم الدول؟

والجواب هو أن السيادة المعرفية في عصر الرأسمالية المعرفية تتطلب:

1. تنظيم احتكار البيانات: قوانين تمنع الاحتكار وتفرض الشفافية.

2. دعم البدائل العامة: منصات معرفية عامة غير ربحية.

3. التعليم النقدي: تعليم يُنمي القدرة على مقاومة الاستخراج المعرفي.

4. التضامن العالمي: تحالف دولي لحماية السيادة المعرفية للشعوب.

مثال تطبيقي: شركة كامبريدج أناليتيكا استخرجت بيانات 87 مليون مستخدم من فيسبوك واستخدمتها للتأثير على الانتخابات. هذا انتهاك صارخ للسيادة المعرفية: بيانات شخصية تُستخدم لتشكيل المعرفة السياسية دون موافقة. والسيادة المعرفية هنا تتطلب: (1) قوانين صارمة لحماية البيانات، (2) حق المستخدمين في معرفة كيف تُستخدم بياناتهم، (3) عقوبات رادعة على الانتهاكات.

المبحث التاسع
في المفارقات الداخلية

إن مفهوم السيادة المعرفية يحوي مفارقات داخلية لا يمكن تجاهلها، وإن تجاهلها كان ذلك علامة على عدم النضج الفلسفي.

المفارقة الأولى هي مفارقة الأساس: كل مطالبة بالسيادة المعرفية تفترض معايير لتحديد ما يُعَد معرفة، لكن هذه المعايير نفسها تحتاج إلى سيادة معرفية لإقرارها. فالسؤال عن معيار السيادة المعرفية يسبق السيادة المعرفية ذاتها. وهذه المفارقة ليست خاصة بالسيادة المعرفية، بل هي مفارقة كل تأسيس فلسفي: كل مبدأ يحتاج إلى مبدأ آخر لتأسيسه، وهذا المبدأ يحتاج إلى مبدأ ثالث، وهكذا إلى ما لا نهاية.

والحل ليس في البحث عن أساس مطلق، بل في القبول بأن السيادة المعرفية مشروع مفتوح لا يكتمل أبداً، وأنها ممارسة مستمرة وليست حالة تُبلَغ. فالسيادة المعرفية ليست ملكية نمتلكها، بل هي ممارسة نمارسها، وهي تبدأ في اللحظة التي نسأل فيها عن شروط معرفتنا ذاتها.

المفارقة الثانية هي مفارقة الجماعة: السيادة المعرفية تفترض فاعلاً ذا سيادة، لكن الفاعل المعرفي هو دائماً جزء من جماعة معرفية. فلا عارف يعزل عن لغته وثقافته وتاريخه ومجتمعه. والسيادة المعرفية الفردية التي تتجاهل هذا البُعد الجماعي تتحول إلى وهم.

والحل ليس في إلغاء الفرد لحساب الجماعة، ولا في إلغاء الجماعة لحساب الفرد، بل في فهم السيادة المعرفية بوصفها علاقة تبادلية: الفرد يشارك في تشكيل المعرفة الجماعية، والجماعة تشارك في تشكيل المعرفة الفردية، والسيادة تكمن في حرية هذه المشاركة وشروطها.

المفارقة الثالثة هي مفارقة النقد: السيادة المعرفية تفترض القدرة على نقد المعرفة، لكن النقد نفسه معرفة تحتاج إلى نقد. فالسؤال: من يحرس الحراس؟ من ينقد النقد؟

والحل ليس في البحث عن ناقد أخير لا يُنقَد، بل في القبول بأن النقد عملية مفتوحة لا تنتهي، وأن كل نقد قابل للنقد، وأن هذا القابلية للنقد هي بالضبط ما يجعل السيادة المعرفية ممكنة.

المفارقة الرابعة هي مفارقة القوة: السيادة المعرفية تفترض التحرر من القوة، لكن المعرفة ذاتها قوة. فالسيادة المعرفية التي ترفض القوة ترفض المعرفة ذاتها.

والحل ليس في رفض القوة، بل في مساءلتها: أي قوة تُنتج المعرفة؟ لمن تُخدم؟ كيف تُوزع؟ فالسيادة المعرفية ليست التحرر من القوة، بل السيطرة الديمقراطية على القوة المعرفية.

المفارقة الخامسة هي مفارقة العالمية: السيادة المعرفية تفترض حق كل جماعة في إنتاج معرفتها، لكن المعرفة الحقيقية تتجاوز الحدود. فالسيادة المعرفية التي تنغلق على ذاتها تتحول إلى جهل.

والحل ليس في رفض الخصوصية، ولا في فرض العالمية، بل في الحوار بين الخصوصيات: كل جماعة تنتج معرفتها من موقعها الخاص، لكن هذه المعرفة تخضع للنقد والحوار مع المعارف الأخرى. فالسيادة المعرفية الحقيقية هي سيادة منفتحة، لا منغلقة.

المبحث العاشر
في السيادة المعرفية والعصر الرقمي

إن العصر الرقمي لا يخلق السيادة المعرفية، بل يكشف عنها. فالهيمنة المعرفية كانت موجودة دائماً، في المؤسسات الدينية التي تحتكر تفسير النصوص المقدسة، وفي المؤسسات الأكاديمية التي تحتكر إنتاج المعرفة، وفي المؤسسات الإعلامية التي تحتكر نقل المعلومات. لكن العصر الرقمي جعل هذه الهيمنة أكثر خفاءً وأكثر شمولاً وأكثر فعالية.

فالخوارزميات التي تُشكّل معرفتنا لا تعلن عن نفسها بوصفها سلطات معرفية. إنها تقدم نفسها بوصفها أدوات محايدة، خدمات تقنية، وسائل راحة. لكن في حقيقتها، هي أنظمة سلطوية تقرر ما نعرفه وكيف نعرفه ومن نعرفه. وهي تفعل ذلك دون أن تخضع لأي مساءلة ديمقراطية، أو أي مراجعة فلسفية، أو أي رقابة أخلاقية.

والسيادة المعرفية في العصر الرقمي تتطلب ثلاثة شروط لا غنى عنها.

الشرط الأول هو الشفافية الخوارزمية: الحق في معرفة كيف تعمل الخوارزميات التي تُشكّل معرفتنا. وهذا ليس حقاً تقنياً، بل هو حق وجودي. فالذي لا يعرف كيف تُشكَّل معرفته لا يعرف كيف تتشكل هويته.

الشرط الثاني هو المساءلة المؤسسية: الحق في مساءلة المؤسسات التي تصمم الخوارزميات وتتحكم فيها. وهذا يتطلب أطراً قانونية وتنظيمية تجعل هذه المؤسسات خاضعة للمساءلة الديمقراطية.

الشرط الثالث هو التعليم النقدي: الحق في تعليم يُنمّي القدرة على التفكير النقدي في المعرفة الرقمية، وفهم آليات إنتاجها، والتمييز بين المعرفة واللا معرفة، ومقاومة الهيمنة المعرفية.

شرط رابع يجب إضافته: الحق في البدائل: الحق في وجود بدائل معرفية خارج الخوارزميات المهيمنة. وهذا يتطلب دعم المنصات المستقلة، والإعلام العام، والمكتبات، والجامعات، والمؤسسات الثقافية.

المبحث الحادي عشر
في السيادة المعرفية وعصر الذكاء الاصطناعي العام

نحن نقف على عتبة عصر جديد: عصر الذكاء الاصطناعي العام (AGI)، حيث ستتمكن الأنظمة الاصطناعية من إنتاج معرفة تفوق ما يمكن للبشر إنتاجه. وفي هذا السياق، تكتسب السيادة المعرفية بُعداً وجودياً جديداً.

فإذا كانت الخوارزميات الحالية تُشكّل معرفتنا، فإن الذكاء الاصطناعي العام سيُنتج معرفة لا نستطيع حتى فهمها. وهنا تظهر إشكالية جوهرية: كيف يمكن أن تكون هناك سيادة معرفية في عالم تُنتج فيه الآلات معرفة تفوق قدرة البشر على الفهم؟

والجواب هو أن السيادة المعرفية في عصر الذكاء الاصطناعي العام لا تعني السيطرة على المعرفة، بل تعني:

1. الحق في المساءلة: الحق في مساءلة الأنظمة الاصطناعية عن المعرفة التي تنتجها.

2. الحق في الاختيار: الحق في اختيار قبول أو رفض المعرفة الاصطناعية.

3. الحق في المشاركة: الحق في المشاركة في تصميم الأنظمة الاصطناعية التي تُنتج المعرفة.

4. الحق في الإنسانية: الحق في البقاء بشراً حتى في عالم تفوق فيه الآلات.

وهنا تظهر إشكالية أعمق: إذا كان الذكاء الاصطناعي العام قادراً على إنتاج معرفة أفضل من البشر، فهل يجب أن نخضع له؟ أم يجب أن نحافظ على سيادتنا المعرفية حتى لو كانت معرفتنا أقل؟

والجواب هو أن السيادة المعرفية ليست مسألة كفاءة، بل مسألة كرامة. فالإنسان الذي يخضع للآلة في المعرفة يفقد كرامته، حتى لو كانت المعرفة التي تنتجها الآلة أفضل. فالسيادة المعرفية هي الحق في أن نكون نحن من يقرر ما نعرفه، لا أن تقرر الآلة ذلك لنا.

مثال تطبيقي: تخيل أن ذكاءً اصطناعياً عاماً قادراً على إنتاج نظريات علمية تفوق ما يمكن للبشر إنتاجه. هل يجب أن نقبل هذه النظريات دون فهم؟ أم يجب أن نطالب بفهمها؟ والسيادة المعرفية هنا تتطلب: (1) حق البشر في فهم المعرفة التي تُنتج، (2) حق البشر في رفض المعرفة التي لا يفهمونها، (3) حق البشر في المشاركة في تحديد اتجاهات البحث العلمي.

المبحث الثاني عشر
في البعد القانوني والمؤسسي

السيادة المعرفية ليست مفهوماً فلسفياً فقط، بل هي مفهوم قانوني ومؤسسي. فهي تتطلب أطراً قانونية تحميها، ومؤسسات تُنفذها، وآليات تُنفعها.

على المستوى الدولي: نحتاج إلى معاهدات دولية تحمي السيادة المعرفية للشعوب، كما تحمي المعاهدات الحالية السيادة السياسية والاقتصادية. وهذا يتطلب:

1. معاهدة دولية لحماية البيانات: تمنع استخراج البيانات دون موافقة حرة.

2. معاهدة دولية للشفافية الخوارزمية: تفرض شفافية الخوارزميات التي تُنتج المعرفة.

3. معاهدة دولية للمعرفة المشتركة: تحمي المعرفة العامة من الخصخصة.

على المستوى الوطني: نحتاج إلى قوانين وطنية تحمي السيادة المعرفية للمواطنين. وهذا يتطلب:

1. قوانين حماية البيانات: تمنح المواطنين السيطرة على بياناتهم.

2. قوانين الشفافية الخوارزمية: تفرض شفافية الخوارزميات المستخدمة في الخدمات العامة.

3. قوانين دعم البدائل المعرفية: تدعم المنصات المستقلة والإعلام العام.

على المستوى المؤسسي: نحتاج إلى مؤسسات تُنفذ السيادة المعرفية. وهذا يتطلب:

1. هيئات مستقلة لمراقبة الخوارزميات: تراقب تأثير الخوارزميات على المعرفة.

2. محاكم معرفية: تفصل في النزاعات المعرفية.

3. مؤسسات تعليم نقدي: تُنمي القدرة على التفكير النقدي.

مثال تطبيقي: الاتحاد الأوروبي أصدر قانون الذكاء الاصطناعي (AI Act) الذي يصنف الأنظمة الاصطناعية وفق مستوى خطرها. هذا خطوة في اتجاه السيادة المعرفية، لكنه غير كافٍ. فالسيادة المعرفية تتطلب أكثر من تنظيم المخاطر: تتطلب تمكين المواطنين من السيطرة على معرفتهم.

المبحث الثالث عشر
في السيادة المعرفية النسوية

المنظور النسوي يضيف بُعداً حاسماً للسيادة المعرفية: البُعد الجندري. فالنساء، عبر التاريخ، حُرموا من الحق في إنتاج المعرفة، وفي الاعتراف بهن كعارفات. والسيادة المعرفية النسوية هي الحق في إنتاج المعرفة من الموقع النسائي، وفي الاعتراف بهذا المعرفة.

أول هذه الأبعاد هو مفهوم "الوقوف النسوي (Standpoint Feminism)، " الذي طورته ساندرا هاردنج ودوروثي سميث. وهذا المفهوم يؤكد أن المعرفة دائماً معرفة من موقع معين، وأن المواقع المهمشة (بما فيها الموقع النسائي) تنتج معرفة أكثر موضوعية من المواقع المهيمنة، لأنها ترى ما لا تراه المواقع المهيمنة.

وثاني هذه الأبعاد هو مفهوم "الإبستمولوجيا النسوية (Feminist Epistemology)، " التي طورتها لورين كود وليفيا ميريتو. وهذا المفهوم يؤكد أن المعرفة ليست محايدة، بل هي محملة بقيم جندرية. والمعرفة التي تُنتج من منظور نسائي تختلف عن المعرفة التي تُنتج من منظور ذكوري.

وثالث هذه الأبعاد هو مفهوم "العدالة المعرفية الجندرية"، التي طورتها ميراندا فريكر. وهذا المفهوم يؤكد أن النساء يتعرضن لظلم معرفي: لا يُصدَّقن كعارفات، ولا يُستمع إليهن، ولا يُعترف بمعرفتهن. والسيادة المعرفية النسوية هي الحق في مقاومة هذا الظلم.

مثال تطبيقي: في مجال الطب، المعرفة الطبية التقليدية تُنتج من منظور ذكوري، وتتجاهل تجربة النساء الجسدية. فالأعراض القلبية عند النساء تختلف عن الأعراض عند الرجال، لكن المعرفة الطبية التقليدية تركز على الأعراض الذكورية. والسيادة المعرفية النسوية هنا تتطلب: (1) إنتاج معرفة طبية من منظور نسائي، (2) الاعتراف بالتجربة النسوية كمعرفة مشروعة، (3) تمكين النساء من المشاركة في إنتاج المعرفة الطبية.

المبحث الرابع عشر
في السيادة المعرفية البيئية

السيادة المعرفية ليست مسألة إنسانية فقط، بل هي مسألة بيئية أيضاً. فالأرض، والحيوانات، والنباتات، والنظم البيئية، كلها تملك معرفة: معرفة كيف تعيش، وكيف تتكيف، وكيف تتطور. والسيادة المعرفية البيئية هي الحق في الاعتراف بهذه المعرفة، وفي حمايتها من الاستخراج والاستغلال.

أول هذه الأبعاد هو مفهوم "المعرفة البيئية التقليدية (Traditional Ecological Knowledge)"، التي طورتها الشعوب الأصلية عبر آلاف السنين. وهذه المعرفة تتعلق بكيفية العيش في انسجام مع الطبيعة، وكيفية إدارة النظم البيئية بشكل مستدام. وهذه المعرفة تُستخرج وتُخصخص من قبل الشركات الكبرى، دون اعتراف بأصحابها الأصليين.

وثاني هذه الأبعاد هو مفهوم "حقوق الطبيعة (Rights of Nature)، "الذي طوره الفيلسوف الإكوادوري ألبرتو أكوستا. وهذا المفهوم يؤكد أن الطبيعة ليست ملكية، بل هي ذات حقوق. وهذه الحقوق تشمل الحق في الوجود، والحق في التطور، والحق في المعرفة.

وثالث هذه الأبعاد هو مفهوم "العدالة البيئية المعرفية"، التي تؤكد أن الشعوب المهمشة (بما فيها الشعوب الأصلية) تتحمل العبء الأكبر من التدهور البيئي، وأن معرفتها البيئية يجب أن تُحترم وتُحمى.

مثال تطبيقي: شركات الأدوية الكبرى تستخرج المعرفة الطبية التقليدية من الشعوب الأصلية، وتُنتج منها أدوية تُباع بأسعار باهظة، دون اعتراف بأصحاب المعرفة الأصليين. والسيادة المعرفية البيئية هنا تتطلب: (1) الاعتراف بالمعرفة التقليدية كمعرفة مشروعة، (2) حماية هذه المعرفة من الاستخراج، (3) تقاسم المنافع مع أصحاب المعرفة الأصليين.

المبحث الخامس عشر

في حدود المفهوم

إن كل مفهوم فلسفي له حدوده، ومفهوم السيادة المعرفية ليس استثناءً.

فالحد الأول هو أن السيادة المعرفية ليست حقاً في رفض الحقيقة. فالفرد لا يملك الحق في أن يرفض حقيقة علمية ثابتة بدعوى سيادته المعرفية، كما أن المجتمع لا يملك الحق في أن يفرض جهلاً منظماً بدعوى سيادته المعرفية. فالسيادة المعرفية هي الحق في المشاركة في البحث عن الحقيقة، لا الحق في رفضها.

والحد الثاني هو أن السيادة المعرفية ليست حقاً في العزلة المعرفية. فالمعرفة بطبيعتها علاقة بين عارف ومعلوم وجماعة عارفين. والسيادة المعرفية التي تنغلق على ذاتها تتحول إلى جهل. فالسيادة الحقيقية هي القدرة على الانفتاح النقدي، لا الانغلاق الدفاعي.

والحد الثالث هو أن السيادة المعرفية ليست حقاً في الهيمنة المعرفية. فالحق في المشاركة في إنتاج المعرفة لا يعني الحق في احتكارها أو فرضها على الآخرين. فالسيادة المعرفية التي تتحول إلى هيمنة معرفية تنقض ذاتها.

والحد الرابع هو أن السيادة المعرفية ليست كافية وحدها. فهي تحتاج إلى سيادة سياسية تحميها، وسيادة اقتصادية تُمكّنها، وسيادة ثقافية تُغذيها. فالشعب الذي لا يملك سيادة سياسية لن يملك سيادة معرفية حقيقية، مهما كانت نظرياته الفلسفية عميقة.

والحد الخامس هو أن السيادة المعرفية ليست مفهوماً غربياً فقط. فهي مفهوم إنساني، له جذور في كل الثقافات. والسيادة المعرفية التي تُفرض كقيمة غربية على ثقافات أخرى تنقض ذاتها. فالسيادة المعرفية الحقيقية هي سيادة متعددة الثقافات.

المبحث السادس عشر

في الأفق الأخلاقي

إن السيادة المعرفية تحمل في طياتها أفقاً أخلاقياً يتجاوز حدود الإبستمولوجيا المحضة.

فإذا كانت المعرفة قوة، كما بيّن فوكو، فإن السيادة المعرفية هي المساءلة عن هذه القوة. والعارف الذي يملك معرفة ولا يستخدمها للعدالة، والعارف الذي يملك معرفة ويستخدمها

للهيمنة، والعارف الذي يملك القدرة على المعرفة ويختار الجهل، كل هؤلاء يخضعون للمساءلة الأخلاقية.

والأخلاق هنا ليست أخلاق واجبات مجردة، بل هي أخلاق مسؤولية واقعية. فالسؤال ليس ما يجب أن أفعله وفق مبدأ كلي، بل ما مسؤوليتي بوصفي عارفاً في سياق محدد. وهذه المسؤولية تتدرج: العالم الذي يكتشف حقيقة تتعلق بصحة الملايين يتحمل مسؤولية أكبر من الطالب الذي يتعلم هذه الحقيقة. والصحفي الذي ينقل معرفة إلى الملايين يتحمل مسؤولية أكبر من القارئ الذي يستقبلها.

وفي العصر الرقمي، تتسع هذه المسؤولية لتشمل مصممي الخوارزميات ومالكي البيانات ومطوري الذكاء الاصطناعي. فهؤلاء ليسوا مجرد تقنيين، بل هم فاعلون أخلاقيون يشاركون في تشكيل المعرفة التي تشكل العالم. والسيادة المعرفية تتطلب أن يُعامَلوا بوصفهم كذلك، وأن يخضعوا للمساءلة الأخلاقية والقانونية عن أفعالهم.

مثال تطبيقي: مهندس خوارزميات في فيسبوك صمم خوارزمية تزيد من انتشار المحتوى المثير للانقسام. هذا المهندس ليس مجرد تقني، بل هو فاعل أخلاقي يتحمل مسؤولية عن التأثير الاجتماعي لخوارزميته. والسيادة المعرفية الأخلاقية هنا تتطلب: (1) وعي المهندسين بمسؤوليتهم الأخلاقية، (2) قوانين تُنظم تصميم الخوارزميات، (3) مساءلة المهندسين عن تأثير خوارزمياتهم.

المبحث السابع عشر
في ما بعد السيادة المعرفية

إن التفكير في السيادة المعرفية يقود إلى سؤال أعمق: ما الذي يتجاوز السيادة المعرفية؟

فالسيادة المعرفية، كما كل مفهوم سيادي، تفترض حدوداً: حدوداً بين العارف والمعلوم، وبين الذات والموضوع، وبين الداخل والخارج. لكن المعرفة الحقيقية، في أعمق لحظاتها، تتجاوز هذه الحدود. فالعالم الذي يكتشف حقيقة جديدة لا يمارس سيادة على الحقيقة، بل يخضع لها. والفيلسوف الذي يفكر تفكيراً أصيلاً لا يتحكم في أفكاره، بل يستجيب لدعوة الحقيقة. والفنان الذي يبدع عملاً عظيماً لا يملك إبداعه، بل يُوهَب له.

وهذا ما يمكن تسميته بتواضع المعرفة: الوعي بأن المعرفة ليست ملكاً لنا، بل هي علاقة نتشارك فيها مع العالم. والسيادة المعرفية الحقيقية لا تنفي هذا التواضع، بل تتضمنه. فالذي يمارس سيادته المعرفية حقاً ليس الذي يتحكم في المعرفة، بل الذي يعرف حدود معرفته، ويعترف بجهله، ويظل مفتوحاً لما يتجاوز معرفته.

وهذا هو الأفق الأخير للسيادة المعرفية: أن تؤدي بنا إلى الوعي بأن السيادة الحقيقية ليست ملكية، بل مسؤولية، وليست تحكماً، بل انفتاحاً، وليست يقيناً، بل سؤالاً لا ينتهي.

الخاتمة

السيادة المعرفية كمشروع حضاري

السيادة المعرفية ليست نظرية جاهزة، بل هي مشروع مفتوح. وليست مفهوماً مكتملاً، بل هي سؤال مستمر. وليست حلاً نهائياً، بل هي بداية تفكير.

وهي تبدأ حيث ينتهي اليقين الأعمى، وحيث يبدأ السؤال النقدي، وحيث يُرفض الخضوع المعرفي، وحيث يُمارَس الحق في أن نفكر بأنفسنا، وأن نعرف بأدواتنا، وأن نكون من خلال معرفتنا.

وليس في هذا المشروع ادعاء بالكمال، بل اعتراف بالنقصان. وليس فيه إعلان بالنهائية، بل التزام بالاستمرار. وليس فيه احتكار للحقيقة، بل مشاركة في البحث عنها.

والفلسفة التي لا تعرف حدودها فلسفة لم تبلغ بعد مرتبة الفكر. والفكر الذي لا يعرف أنه غير مكتمل فكر لم يبدأ بعد. والسيادة المعرفية الحقيقية هي التي تعرف أنها غير مكتملة أبداً، وأنها تبدأ في كل لحظة من جديد، مع كل سؤال جديد، وكل نقد جديد، وكل محاولة جديدة للفهم.

السيادة المعرفية، في النهاية، ليست مفهوماً فلسفياً فقط، بل هي مشروع حضاري. مشروع لبناء عالم حيث كل إنسان، وكل جماعة، وكل ثقافة، تملك الحق في أن تُنتج معرفتها، وأن تُشكّل هويتها، وأن تقرر مصيرها. وهذا المشروع لا يمكن أن يتحقق إلا بالتضامن العالمي، وبالحوار بين الثقافات، وبالالتزام بالعدالة المعرفية.

والفلسفة التي لا تلتزم بهذا المشروع فلسفة لم تبلغ بعد مرتبة المسؤولية. والفكر الذي لا يخدم هذا المشروع فكر لم يبدأ بعد. والسيادة المعرفية الحقيقية هي التي تلتزم بهذا المشروع، وتعمل لتحقيقه، وتظل مفتوحة لما يتجاوزها.

والله أعلم بأعماق ما هو آتٍ، وهو يهدي إلى سواء السبيل.

المراجع والمصادر

المصادر الفلسفية الكلاسيكية

أفلاطون. (حوالي 380 ق.م). الجمهورية. ترجمة: إبراهيم بديوي. القاهرة: دار المعارف.

أرسطو. (حوالي 350 ق.م). ما بعد الطبيعة. ترجمة: إبراهيم بديوي. القاهرة: دار المعارف.

ديكارت، ر. (1637). مقال المنهج. ترجمة: عمر عيد. بيروت: دار الطليعة.

كانط، إ. (1781). نقد العقل المحض. ترجمة: عمر عيد. بيروت: دار الطليعة.

هيغل، غ. ف. ف. (1807). فنومينولوجيا الروح. ترجمة: جورج طرابيشي. بيروت: دار الطليعة.

نيتشه، ف. (1883). هكذا تكلم زرادشت. ترجمة: جورج طرابيشي. بيروت: دار الطليعة.

هايدغر، م. (1927). الوجود والزمان. ترجمة: جورج طرابيشي. بيروت: دار الطليعة.

المصادر الفلسفية المعاصرة

فوكو، م. (1969). ما هو المؤلف؟ ترجمة: محمد الولي. بيروت: دار الطليعة.

فوكو، م. (1975). المراقبة والعقاب: نشأة السجن. ترجمة: عمر عيد. بيروت: دار الطليعة.

هابرماس، ي. (1981). نظرية الفعل التواصلي. ترجمة: جورج طرابيشي. بيروت: دار الطليعة.

فريكر، م. (2007). الظلم الإبستمولوجي: القوة والمعرفة والأخلاق. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

هاردنج، س. (2004). الإبستمولوجيا النسوية: إعادة التفكير في نظرية المعرفة. إيثاكا: مطبعة جامعة كورنيل.

فلوريدي، ل. (2014). الثورة الرابعة: كيف تُعيد الإنفوسفير تشكيل الواقع الإنساني. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

المصادر الإسلامية

الشاطبي، أبو إسحاق. (القرن 8 هـ). الموافقات في أصول الشريعة. القاهرة: دار الحديث.

الغزالي، أبو حامد. (القرن 5 هـ). إحياء علوم الدين. بيروت: دار المعرفة.

ابن رشد. (القرن 6 هـ). فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال. القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن عربي. (القرن 7 هـ). فتوحات مكية. بيروت: دار صادر.

المصادر القانونية والسياسية

الاتحاد الأوروبي. (2024). قانون الذكاء الاصطناعي .(AI Act) الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي.

الأمم المتحدة. (2023). تقرير حول الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان. نيويورك: الأمم المتحدة.

اليونسكو. (2021). توصية أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. باريس: اليونسكو.

المصادر النسوية

سميث، د. (1987). المعرفة اليومية: منظور نسوي. بوسطن: نورث إيسترن يونيفرسيتي برس.

كود، ل. (1993). المعرفة والنسوية: نحو إبستمولوجيا نسوية. نيويورك: روتليدج.

المصادر البيئية

أكوستا، أ. (2013). حقوق الطبيعة: منظور إكوادوري. كيتو: مطبعة جامعة كيتو.

المصادر الرقمية

زوبوف، ش. (2019). عصر رأسمالية المراقبة: الصراع على مستقبل الإنسانية عند الحدود الجديدة للسلطة. نيويورك: بوبليك أفيرز.

الإجازة الأكاديمية للاستشهاد

يمنح المؤلف، الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي، إجازة أكاديمية غير مقيدة للاستشهاد والاقتباس والتحليل النقدي لهذا العمل، "السيادة المعرفية: مقالة في تأسيس المفهوم وآفاقه الفلسفية"، وفقاً للمعايير الأكاديمية الدولية ومذاهب الاستخدام العادل.

ويشجع الباحثون على الاستفادة من الإطار النظري والمفاهيمي والمباحث الفلسفية المقدمة herein، شريطة أن يُنسب الفضل بشكل صحيح للمؤلف والمنشور الأصلي (الرقم المعرف: 10.5281/zenodo.21054XXX).

إشعار الملكية الفكرية النهائي

حقوق الطبع والنشر 2026 للدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي. جميع الحقوق محفوظة.

هذه المقالة، بما في ذلك نصها وإطارها النظري ومباحثها الفلسفية، محمية بموجب قوانين حقوق الطبع والنشر الدولية واتفاقية برن. لا يجوز إعادة إنتاج هذا المنشور أو توزيعه أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو وسيلة دون إذن كتابي مسبق من المؤلف، إلا في حالة الاقتباسات الموجزة المضمنة في المراجعات النقدية وبعض الاستخدامات الأخرى غير التجارية المسموح بها بموجب قانون حقوق الطبع والنشر.

التاريخ: 30 يونيو 2026.

طبع ونُشر في جمهورية مصر العربية.

الفهرس الأبجدي

أ
الاستقلال الفكري
الاجتهاد
الأبعاد الإبستمولوجية
الأبعاد الوجودية
الأبعاد المعيارية
الأبعاد المنهجية
الأمة
أفلاطون
أكوستا، أ.

ب
بودان، ج.
البيانات الشخصية
البدائل المعرفية

ت
التقليد الأعمى
التواضع المعرفي
التواصل الحر

ث
الثقافات المتعددة

ج
الجماعة المعرفية
الجمهورية الأفلاطونية

ح
الحتمية المعرفية
الحق في الإنسانية
الحق في البدائل
الحق في البيانات الشخصية
الحق في المعرفة المشتركة
الحق في المساءلة
الحق في الانتباه المستقل
الحق في الاختيار
الحق في المشاركة
حقوق الطبيعة
حفظ العقل
هيمنة معرفية
هيمنة خوارزمية

هابرماس، ي.

هاردنج، س.

خ
الخلافة
الخوارزميات
الشفافية الخوارزمية

د

ديكارت، ر.

الديمقراطية المعرفية

ذ

ر
الرأسمالية المعرفية

ز
الزمن الرقمي

س
ساندرا هاردنج
سلطة معرفية
سيادة سياسية
سيادة اقتصادية
سيادة ثقافية
سيادة معرفية
السيادة المعرفية البيئية
السيادة المعرفية النسوية
السيادة المعرفية الوجودية
السيادة المعرفية الإبستمولوجية
السيادة المعرفية المعيارية
السيادة المعرفية المنهجية

ش
الشورى
الشعوب الأصلية

ص
الصالح العام

ض

ط
الطبيعة

ظ

ع
العدالة البيئية المعرفية
العدالة المعرفية
العدالة المعرفية الجندرية
العلم النافع
العقل
العدل المعرفي

غ

ف

فوكو، م.

فريكر، م.

الفعل التواصلي
الفعل الاستراتيجي

ق
القابلية للمساءلة
القوة المعرفية

قوانين حماية البيانات
قوانين الشفافية الخوارزمية

ك

كانط، إ.

الكرامة الإنسانية
الكرامة المعرفية

كود، ل.

ل
اللايقين المعرفي
اللاموت المعرفي

م
المعرفة البيئية التقليدية
المعرفة المشتركة
المعرفة الرقمية
المعرفة التقليدية
مقاصد الشريعة
المفارقة الخامسة
المفارقة الرابعة
المفارقة الثالثة
المفارقة الثانية
المفارقة الأولى
ميراندا فريكر
مؤسسات تعليم نقدي
محاكم معرفية
معاهدات دولية
مراقبة الخوارزميات

ن
النسوية
النسبية الإبستمولوجية
النقد الحر

نيتشه، ف.

نظرية المعرفة

هـ

هابرماس، ي.

هيغل، غ. ف. ف.

هايدغر، م.

هوبز، ت.

و
الوقف النسوي
الوعي النقدي
الوعي بالبدائل

ي

نهاية الوثيقة